الفصل الأول:

علاقات مصر الدولية

مصر والطريق إلى مجلس الأمن

حتى لا يسبب المقعد الإفريقي أزمة مصرية أفريقية!

مصر وجنوب أفريقيا: تحالف أم تنافس

نحو سياسة خارجية حقيقية لمصر

مستقبل الدور المصري في العالم العربي

القضاء المصري ومستقبل العلاقات الأمريكية المصرية

مصر بين واشنطن وحماس

مصر وحزب الله

مخاطر إثارة النعرة الوطنية في علاقات الدول

من يطفئ النار بين مصر والجزائر؟

(١)

مصر والطريق إلى مجلس الأمن:
المشروع القومي من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥

لا شك أن ترشيح مصر للعضوية الدائمة في مجلس الأمن قضية تترجم نضال الشعب المصري خلال العقد القادم، وأن المسألة لا يمكن حسمها بالخطب وعبارات الإنشاء، وإنما تتطلب عملاً منسقاً يشحذ همة الأمة للقيام بدور عالمي من خلال مجلس الأمن. فقد أوضحت مناقشات الجمعية العامة في دورتها الحالية (٢٠٠٤) أن مجلس الأمن مقبل على مرحلة جديدة وعلى خطة شاملة لإصلاحه؛ لأن المجلس الذي نشأ مع الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ قد مر بتغيرات هائلة في بيئة العلاقات الدولية، مما يجعل إصلاحه من حيث العضوية، وخاصة العضوية الدائمة، وامتيازات الأعضاء الدائمين، وأساليب العمل والإجراءات بحاجة إلى مراجعة شاملة، ما دام الهدف النهائي للأمم المتحدة هو العمل على صيانة السلم والأمن الدوليين، وأن مهددات الأمن الدولي أصبحت لا تقع تحت حصر. وإذا كان الاتجاه فيما يتعلق بتوسيع العضوية بإضافة ستة مقاعد على الأقل، فإن بعض الدول قد أعلنت ترشيحها ويتم تداول الامر حول هذا الترشيح، وقد قدمت أربع دول ترشيحها هي اليابان والهند وألمانيا والبرازيل، وشكلت حلفًا متساندًا، كما رشحت جنوب أفريقيا ونيجيريا ثم مصر، كلٌّ يطمع في الفوز بمقعد دائم.

ومن المتصور أن اليابان وألمانيا، وهما من الدول الأعداء للتحالف الذي سمى الامم المتحدة عام ١٩٤٥، وهي الدول التي يسمح باستخدام القوة ضدها بحكم المادة ١٠٧ من الميثاق، ولهما وضع خاص، وأن ضمهما إلى العضوية الدائمة في المجلس هو اعلان عن انتهاء خطرهما. بل وصلاحيتهما لتحمل المسئولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ولكل منهما سجل عامر بالأدوار والمواقف التي ترشحهما لهذا المقعد، ومن ثم لا يدخلان في إطار التوزيع الجغرافي.

أما الهند والبرازيل، فيمثل كل منهما القارة التي ينتمي إليها، ولكن المشكلة الحقيقية هي القارة الأفريقية التي رشحت لها دول ثلاث ولم يتحدد حتى الآن عدد المقاعد الدائمة المخصصة لأفريقيا، ومن ثم فإن السؤال الذي يلح في هذه المناسبة هو كيف تعد مصر لكي تفي بمعايير العضوية الدائمة في مجلس الأمن؟

لقد قدم السيد أحمد أبو الغيط وزير خارجية مصر مرافعته أمام الجمعية العامة يوم ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤ حول أحقية مصر في شغل المقعد الدائم. ونحن في هذا المقام نريد أن نلقي أضواءً على كيفية إعداد مصر لشغل هذا المقعد الدائم الذي يستحق كل جهد في ضوء المعايير التي يحتكم إليها في اختيار الدول.

من الواضح أن أفريقيا قد يخصص لها مقعد واحد دائم أو قد يخصص لها مقعد دائم يتم التناوب عليه لمدد معينة بين أكثر من دولة أو قد يخصص لها مقعدان دائمان. وهذا أمر - في نظرنا - قد يصعب تحقيقه. والأرجح أن يخصص لإفريقيا مقعد واحد دائم، إما بشكل مطلق أو على سبيل التناوب. ومعنى ذلك أن مصر ستدخل منافسة ساخنة للغاية مع كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا، ويفترض أن الاختيار لهذا المنصب قد يتم إما عن طريق مجلس الأمن أو عن طريق الجمعية العامة، وهو الأرجح بعد أن تقوم الجمعية العامة بتعديل الميثاق بموجب أحكام المادة ١٠٩ منه، والتي تشترط أصول التعديل على ثلث الدول الأعضاء، أو قد يتم الاختيار داخل أفريقيا فيها، بحيث تقوم الدول الأفريقية في إطار الاتحاد الأفريقي بترشيح دولة واحدة لشغل مقعد أفريقيا.

فإذا كانت المنافسة داخل أفريقيا على مقعد أفريقيا، فإن الدول الأفريقية، وهي تفاضل بين الدول المرشحة الثلاثة، سوف تحتكم إلى عدد من المعايير، أولها، قدرة الدول المرشحة على تمثيل مصالح أفريقيا في مجلس الأمن، ومن ثم دورها في حفظ السلم والأمن في أفريقيا. والمعيار الثاني، هو الدور الذي تقوم به الدولة في تسوية المنازعات الأفريقية، وحضورها في الساحة الأفريقية السياسية والاقتصادية والثقافية. المعيار الثالث، هو مدى قدرتها الاقتصادية. والمعيار الرابع، هو علاقة الدول المرشحة بقوى النظام الدولي، وخاصة الولايات المتحدة. إذ تدرك الدول الأفريقية أن اليابان وألمانيا قد دفعتا ثمنًا كبيرًا لإرضاء الولايات المتحدة طوال الخمسين عامًا الماضية بعد أن قادت الولايات المتحدة قوات الحلفاء

لتدمير المدن الألمانية، وإرغام الجيش على الاستسلام، ومحاكمة كبار المسئولين السياسيين والعسكريين في محاكم الميدان في نورمبرج، كما دمرت بالقنابل الذرية هيروشيما وناجازاكي، وحكمت على الدولتين أن تكونا قزمين سياسيين، وأن يطلق العنان لهما في مجال النمو الاقتصادي. والمفاضلة بين مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا إذا تمت الآن، فإنها تظهر أن مصر بحاجة إلى الاستعداد لهذه المنافسة.

وأهم المعايير التي سوف توزن بها الدول المرشحة هي: القدرة الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادي، ودور الدولة في تسوية المنازعات الأفريقية، وغيرها من المعايير التي تسهل الاختيار بين الدول الأفريقية.

والراجح أن هناك معايير تصلح للاختيار على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي، وهذه المعايير يجب استيفاؤها في إطار إعداد مصر لمشروع قومي تعمل عليه جميع فئات المجتمع المصري. وأهم عناصر المشروع التي تؤدي في النهاية إلى استيفاء مصر لمعايير الترشيح، هي:

أولاً: نظام ديمقراطي حقيقي يكفل انتماء جميع المواطنين والتفاهم على هدف واحد وشعورهم بأن جهدهم منصرف لخدمة الوطن وحده ورفعته وازدهاره. وهذا المعيار متوفر في حالة جنوب أفريقيا. وتحتاج مصر إلى استكمال بناء التجربة الديمقراطية المصرية، ووضع البرنامج الزمني على الأساس العلمي الذي يكفل بناء هذه التجربة والتوقف تماما عن ترديد مصطلحات مثل الإصلاح والتطوير والتجديد، لأن الأمر لا يتعلق بإقناع طائفة من الناس، وانما يتعلق بعمل تاريخي.

ولسنا بحاجة إلى القول بأن قضية الديمقراطية في مصر لم تعد طرفاً او سجالاً بين الحاكم والمحكوم، وانما اصبحت ضرورة، إذا إريد لمصر أن تقوم بدور عالمي تتجاوز به المنطقة التي تعيش فيها. كما أننا لسنا بحاجة إلى القول بأن النظم الديمقراطية الحقيقية هي وحدها المرشحة للمشاركة في إدارة العالم ضد غيرها. وقد رأينا كيف أن هذه النظم هي التي تطالب المنطقة العربية بجدول للاصلاح السياسي والاقتصادي.

ثانياً: إصلاح اقتصادي شامل لا يستند إلى الأعذار والحجج، ويستعين بكل الكفاءات من أبناء مصر. فلم يعد الوقت يتسع للتراخي في هذه القضية، لأنها تتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي الواجب توفرها في الدولة حتى تصبح مؤهلة للمشاركة في القرار الدولي. وليس

متصوراً أن الدول التي تعتمد على غيرها في المساعدات يمكن أن تتأهل لهذا الموقع، كما أن القضية بالطبع لم تعد - كما هو مطروح الآن - متعلقة بتحسين مستوى محدودي الدخل أو غير ذلك من العبارات التي ترجو بها بعض الحكومات تحسين صورتها لدى الطبقات الفقيرة، وهي لا تعلم أن عملية الإفقار قد طالت المجتمع بأسره. وهذا المعيار متوفر في حالة جنوب أفريقيا. ولكنه، مثل المعيار الأول، ليس متوفراً في حالة مصر ونيجيريا.

ثالثاً: المشاركة في عمليات السلام الدولية والإقليمية. والحق أن مصر تشارك في معظم عمليات حفظ السلام، مثلما أن جنوب أفريقيا لها رصيد طيب في هذا المجال، كما تسهم نيجيريا بدور مهم في تحقيق السلام في غرب أفريقيا من خلال دورها المشهود في منظمة الاكواس.

رابعاً: المساهمة في تسوية القضايا الإقليمية والدولية. وفق هذا المعيار سجلت جنوب أفريقيا سبقاً ضخماً، بحيث لا تترك قضية أفريقية دون أن يكون لها فيها دور وافر. وفي هذا الصدد، فإن مصر بحاجة إلى تخطيط دقيق لسياساتها الخارجية، لأن وضع مصر وتحول السياسات الإقليمية والعالمية لم يعد يحتمل ترف ردود الأفعال على أحداث متسارعة فتصيب صانع القرار بالارتباك والدوار، كما لم يعد في مقدور مصر ترف القعود عن القيام بالأدوار التي أشرنا إليها.

خامساً: المساهمة في ميزانيات المنظمات الدولية، ولا نظن أن هذه القضية حاسمة، لأنها ترتبط بالقدرات الاقتصادية للدول، ولكنها تصبح حاسمة من منظور آخر، وهو أن إصلاح مصر اقتصادياً سوف يرفع معدل مساهماتها المالية.

ونذكر في هذا الصدد أن مساهمات المنطقة العربية بأكملها في ميزانية الأمم المتحدة لا تتجاوز واحد بالمائة، بينما تساهم اليابان بأكثر من ٢٠٪ من ميزانيات الأمم المتحدة.

سادساً: احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. لم يعد هذا المعيار محل جدل بين الحاكم والمحكوم، أو أنه محل مزايدة من جانب بعض النظم، أو مناورة من جانب بعضها الآخر، لأن الأمم التي تنتهك حقوق الإنسان لأبنائها لا تجرؤ على تولي مسئوليات دولية، وإنما تكون دائماً عرضة للمؤاخذة والمراقبة من جانب الدول التي تقدر لأبنائها قدرهم وتحفظ لهم كرامتهم، ويكون القانون بين أبنائها حكماً فاصلاً. ويبدو أن هذا المعيار سيكون العنصر الحاسم للتفاضل بين الأمم المتمدينة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي.

ولا شك أن حصول مصر على صفر كبير في لجنة الاختيار بين مصر والمغرب وجنوب أفريقيا لإقامة المونديال، بينما حصلت المغرب على عشرة أصوات مقابل ١٥ صوتاً لجنوب أفريقيا أبلغ الدروس على الأهمية القصوى التي يجب أن نعلقها على هذا البرنامج والمشروع القومي لإنهاض مصر.

وهكذا يتبين أن مصر بحاجة إلى مشروع قومي يعيد مصر مرة أخرى إلى كل الساحات الإقليمية ويرشحها للقيام بدور على الساحة العالمية، وهذا يتطلب العمل وفق هذا المشروع حتى لا تفلت الفرصة وقد لا تعود مرة أخرى قبل خمسين عاماً قادمة.